سعادة المستشار الاتحادي السويسري

سعادة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أصحاب السيادة والعطوفة

السيدات والسادة

بداية أتقدم بالشكر الجزيل باسم المملكة الأردنية الهاشمية على تنظيم هذا الاجتماع، لمتابعة مخرجات المنتدى العالمي للاجئين 2019م، بالإضافة إلى الشكر الموصول لجميع المساهمين والعاملين في مجال تخفيف معاناة اللاجئين، من دول وجهات مانحة ومنظمات وهيئات إنسانية وجميع الجهات الداعمة لخدمة اللاجئين والمجتمعات المستضيفة .

اخذ الأردن على عاتقه دعم قضايا اللاجئين عبر مختلف المسارات، وبالتشاركية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمات الإنسانية الأخرى، وقد اظهر الأردن دوراً واضحاً في إدارة ملف اللجوء، وتحمل التبعيات والتداعيات الناتجة عنه، وخاصة خلال هذه المرحلة المحفوفة بالمخاطر، من حيث البحث عن حلول أكثر فاعلية تسهم في معالجة أثار اللجوء من جانب، ورفع كفاءة وسرعة الاستجابة الإنسانية والتنموية من جانب أخر، في ظل تعدد التحديات وسداد أفق الحلول القريبة .

- **لا زال الوضع بالأردن يشكل تحدياً بوجود الضغوطات المستمرة، التي لا يزال يواجهها على الجبهة الوطنية بسبب شح الموارد المالية وازدياد الدين العام ومعدلات الفقر والبطالة، بالإضافة إلى التوترات الإقليمية المتزايدة ، حيث يستضيف الأردن 3.6 مليون لاجئ، منهم 1.3 مليون لاجئ سوري، أي ما نسبته 34% من مجموع سكان الأردن و 90 % من اللاجئين السوريين يعيشون ضمن المجتمعات المضيفة، بالإضافة إلى جميع الجنسيات الأخرى من اللاجئين (واللذين يشكلون أكثر من 50 جنسية) يعيشون أيضاً في المدن والقرى الأردنية .**
- **منذ بداية الجائحة، قدم الأردن في مواجهة كوفيد – 19 للاجئين كما قدم للأردنيين بدون اي تمييز .**
- **كما قام الأردن بالعديد من الإجراءات، وسخر كافة الإمكانيات المتاحة، في سبيل تحقيق الأهداف الرئيسية الأربعة، التي وردت في الميثاق العالمي للاجئين، إلا انه وبمراجعة التعهدات والمساهمات الدولية التي التزم بها المجتمع الدولي في المنتدى العالمي للاجئين 2019 اتجاه الأردن، تبين أن 50% فقط من هذه التعهدات تم تنفيذها على الرغم من إلتزام الأردن بتنفيذ ما ورد بالميثاق العالمي، بإعداد خطة استجابة وطنية لأزمة اللجوء تضمنت تحديد احتياجات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة حسب الأولويات الوطنية، وبمشاركة جميع الجهات المعنية على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، إلا ان نسبة استجابة المجتمع الدولي من المساعدات والمنح بلغت 22.8% من نسبة الاحتياج الذي بينته الخطة الوطنية ، مما أدى إلى وجود فجوة مالية تبلغ 77% من الاحتياج المطلوب، على الحكومة الأردنية أن تتحملها.**

السيدات والسادة

إن المشكلة لا تقتصر فقط على تراجع مستويات التمويل فحسب، وإنما على نوعية المساعدات المقدمة، حيث كانت الاستجابة الدولية لازمة اللجوء في الأردن من خلال بعض مشاريع، لا تنسجم مع الاحتياج الفعلي او الأولوية، سواء للاجئين او للمجتمع المستضيف ولا تأخذ بالحسبان نسبة المساعدات الإنسانية الى المساعدات الإنمائية .

وقد أدى ذلك، إلى العديد من التداعيات والسلبيات وبالتالي لقد حان الوقت لتقييم نوعية الاستجابة وكيفية تنفيذها وأثرها على اللاجئين والمجتمعات المستضيفة، كما قال جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم (الأردنيون يعرفون جيدا، الأثر الكبير للجوء. فعلى مدى الأجيال، قدم الأردن الكثير من التضحيات لمساعدة ملايين اللاجئين الفارّين من الاضطهاد والخطر. ولكن رعاية ملايين اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم، مسؤولية دولية) .

هذا وقد اوضحت الكلمة التي تم إرسالها، إلى سكرتارية هذا الاجتماع، هذه التداعيات والسلبيات وأظهرت ايضا كيف استجاب الأردن لأهداف الميثاق العالمي للاجئين والأعباء التي تحملتها موازنتهُ من جراء أزمة اللجوء وتحديد المجالات التي تحتاج إلى دعم، معززة بالإحصائيات والأرقام، بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات والتوصيات.

وفي الختام أكرر خالص شكري لكم ولجميع الشركاء الذين يدعموننا ويساعدونا في الجهود التي نبذلها لحماية وتلبية احتياجات اللاجئين بالشكل الأمثل وشكراً لكم .